توصيات لتحسين بيانات هجرة اليد العاملة في الدول العربية

التوصيات المشتركة بين كافة الدول العربية

جمع البيانات والقضايا المنهجية

- يتوجب على المؤسسات القومية المسؤولة عن جمع البيانات اعتماد التعريفات الصادرة عن الأمم المتحدة ومعايير المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل حول الهجرة والعمل.

- يجب أن تستخدم المكاتب الإحصائية الوطنية (NSO) الوحدات المقترحة من قبل إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية حول إحصاءات الهجرة وإدراجها في استبيانات الإستقصاء.[1]

- يجب السماح للمكاتب الإحصائية الوطنية الولوج إلى البيانات الصادرة عن سائر الوكالات.

- يتوجّب على المكاتب الإحصائية الوطنية والإدارات العامة تعميم استخدام متغيّر "دولة الولادة" في استبيانات الإستقصاء والسجلات الإدارية لتحديد المهاجرين.

- بالإضافة إلى متغير البلد الذي وُلِدَ فيه الفرد، يشكّل بلد المواطنة متغيراً رئيسياً على المكاتب الإحصائية الوطنية والإدارات العامة استخدامه في كافة المجالات المتعلقة بموضوع المواطنة.

- يجب على المكاتب الإحصائية الوطنية والإدارات العامة تسجيل عودة المواطنين والمهاجرين ضمن فترة زمنية محددة،[2] مستخدمين المتغيرات المناسبة بما في ذلك ذكر الدولة التي عاش فيها الفرد مؤخراً ما بين 6 أشهر أو 12 شهراً أو أكثر،[3] وتحديد مدة الإقامة في الدولة السابقة لمكان إقامته حالياً، ومعرفة الغرض من البقاء في الخارج وتحديد تاريخ العودة.

- تشكّل عملية سدّ الفجوات المعرفية في المنطقة العربية، على صعيد التفاوتات الصحية المرتبطة بالهجرة، مسألةً ضروريةً في سياق جائحة كوفيد 19 وكخطوة استباقية لمواجهة الأزمات الصحية في المستقبل. فهل المهاجرون أقل أم أكثر عرضةً للأمراض مقارنةً مع غير

المهاجرين؟ للإجابة على هذا السؤال، لا بدّ من جمع إحصاءات المراضة والوفيات بحسب البلد الذي وُلِدَ فيه الفرد و/أو المواطنة بالإضافة إلى الولوج إلى الخدمات الصحية وتغطية التأمين الصحي ومميّزات طلبات التوظيف وغيرها...

1 منظمة العمل الدولية، 2018، "المبادئ التوجيهية المتعلّقة بإحصاءات هجرة اليد العاملة الدولية"، إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية التابعة للأمم المتحدة 2020، دليل قياس الهجرة الدولية من خلال التعدادات السكانية، ST/ESA/STAT/SER.F/115, https://unstats.un.org/unsd/demographic-social/Standards-and-Methods/files/Handbooks/international-migration/2020-Handbook-Migration-and-Censuses-E.pdf

2 تنص المبادئ التوجيهية الصادرة عن المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل على ما يلي: "يوصى بأن تكون الفترة المرجعية لتاريخ العودة، أي الحد الأقصى من الوقت المنقضي منذ عودة الفرد إلى الدولة التي يقيم فيها حالياً، المتضمّن في أعداد العمال المهاجرين الدوليين العائدين إلى تلك البلاد. طويلةً نسبياً فتشمل الأشهر الإثني عشر الأخيرة أو السنوات الخمس الأخيرة، أو قد تُترك هذه الفترة مفتوحةً لتصنيفها لاحقاً وفقاً لتاريخ العودة"، (الصفحة 9).

3 أنظر المبادئ التوجيهية للمؤتم الدولي لخبراء إحصاءات العمل:"يوصى بأن تكون المدة الدنيا المختارة للإلتحاق بالعمل في الخارج للفرد الذي يُعتبر اعاملاً مهاجرًا دوليًا عائدًا قصيرة نسبيًا، مثل 6 أشهر، محسوبة على أساس تراكمي للعمال ذوي فترات الهجرة المتكررة" (صفحة 9).

نشر البيانات واستخدامها

- يتوجّب على الدول تحسين عملية جمع البيانات وسد الفجوات القائمة ما بين جمعها ونشرها. لذلك، لا بدّ من زيادة البيانات المنشورة من حيث الكمية والنوعية (نشر المزيد من المتغيرات والجداول المتقاطعة التي تؤدّي إلى تكوين جداول ذات صفوف تمثّل أحد المتغيرات وأعمدة تمثّل متغيراً آخر). وعليها تحديداً العمل على الجداول المتقاطعة المتعلقة بالهجرة والمتغيرات المرتبطة بنوع الجنس والفئة العمرية والمستوى العلمي. كما ويجب نشر تقارير مواضيعية حول هجرة اليد العاملة الدولية صادرة عن التعدادات والإستقصاءات.

- على الدول نشر سجلات حيوية تميّز ما بين السكان الأصليين والأفراد المولودين في الخارج، وما بين المواطنين والرعايا الأجانب، بهدف تقدير معدل الوفيات (وتحديداً عدد الحوادث والإصابات المهنية التي تطال العمال المهاجرين) والخصوبة لدى المهاجرين.

- يجب تطوير الآليات لتعزيز التعاون ما بين الوكالات/المؤسسات المعنية بجمع البيانات وتلك المسؤولة عن تطوير وتنفيذ سياسات الهجرة. ويمكن تسهيل هذا التعاون تسهيل والتشجيع عليه من قبل الوكالات الدولية كمنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة وسائر

الوكالات المتواجدة في معظم الدول التي يشملها هذا التقرير. فيمكن تنظيم ندوات مشتركة محددة ودورات تدريبية لتعزيز مهارات جامعي البيانات ومستخدميها، والتشجيع على الحوار كوسيلة لضمان التعاون. كما ويمكن لهذه المبادرات أن تتوسّع لتطال عملية تعاونٍ واستشارات إقليمية في مجال الهجرة على غرار حوار ابو ظبي (وهو عملية تشاوريةٍ طوعية تقودها الحكومات وتشارك فيها الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في عملية كولومبو) والهادف إلى الجمع ما بين دول المنشأ ودول المقصد.

- يتوجّب على الدول العربية، من خلال استخدام التعريفات المعيارية العالمية لمسألة جمع البيانات، تبادل الإحصاءات حول الهجرة بحيث تتمكّن دول المنشأ من صيانة إحصاءات الهجرة الخاصة بها. وهذا ينطبق تحديداً على التعدادات السكانية التي تغطي بشكل شامل كافة الأفراد ضمن الفئات السكانية، بمن فيهم القادمين من دول المنشأ الأقلّ تمثيلاً.

توصيات خاصة بدول مقصد العمال المهاجرين

جمع البيانات والقضايا المنهجية

- بالإضافة إلى البيانات المستخدمة لتقدير حجم العمال المهجرين وتوزّعهم، يتوجّب على الدول مطالبة الإدارات بإنتاج بيانات تهدف إلى تقييم ظروف عمل العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وظروفهم المعيشية بما في ذلك:

- **حصولهم على مسكن**
- **ولوجهم إلى البرامج الصحية**
- **ولوجهم إلى التعليم/التدريب**
- **الأجور**
- **ساعات العمل**
- **الإصابات والحوادث المهنية** [4]
- **ميزات الضمان الإجتماعي**
- **التحويلات المالية**

[4] يوصي المؤشر 8.8.1 لهدف التنمية المستدامة برفع تقارير عن مثل هذه البيانات (الإصابات المهنية المميتة وغير المميتة لكل مئة الف عامل، وفقاً لنوع الجنس ووضع المهاجر). أنظر https://unstats.un.org/sdgs/metadata/?Text=&Goal=8&Target=8.8.

- عند جمع البيانات حول البلد الذي وُلِدَ فيه الفرد وبلد المواطنة، يجب على المكاتب الإحصائية الوطنية والإدارات العامة تسجيل إسم الدولة بالكامل بدل اعتماد منهجية التصنيف ضمن فئة السكان الأصليين وفئة المولودين في الخارج، أو ضمن فئة المواطنين وفئة الرعايا الأجانب. كما ويجب وضع لائحة بهذه الدول بطريقة مثاليّة.

- يجب على المكاتب الإحصائية الوطنية تصميم أداة لتقييم حجم وخصائص الفئات الغائبة عن الإحصاءات الرسمية، كالعمال المهاجرين ذوي الأوضاع غير النظامية، والمهاجرين العاملين في القطاع غير النظامي، والعمال المنزليين المهاجرين، والعمال المهاجرين العائدين، إلى ما هنالك...

- يجب تضمين الإحصاءات التي يتم جمعها وتصنيفها والمتعلقة بالعمال المهاجرين الذين يعيشون في مراكز جماعية بشكل كامل في أنظمة الإحصاءات الوطنية لضمان تغطية هذه الفئات بالشكل المناسب.

- يجب على الدول تطوير النظام الإحصائي واستخدام السجلات الإدارية من أجل بناء اسس معرفة إحصائية تتعلّق بالسكان، بما في ذلك القضايا المرتبطة بهجرة اليد العاملة، وذلك بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية الموجودة في البلاد. ولتحقيق هذه الخطوة، يجب:

1. تنظيم استخدام رقم التعريف الفردي المحلّي لدمج البيانات من مختلف المصادر الإدارية؛

2. إصدار التعليمات إلى الإدارات العامة لجمع المعلومات عن كلّ فرد، بما في ذلك البلد الذي وُلِدَ فيه الفرد وبلد المواطنة ومدة الإقامة والغاية من الهجرة؛

3. توفير البيانات في الوقت الصحيح بغية مراقبة التغيّرات.

- يجب على الدول الحفاظ على استخدام العمليات الإحصائية التقليدية كالتعدادات السكانية واستقصاءات القوى العاملة وسائر الإستقصاءات المرتبطة بالأسر. كما ويجب أن تحافظ على هذه التعدادات والإستقصاءات تحديداً كونها توثّق مختلف المتغيرات ذات الصلة على المستوى الفردي. ويجب أن تجمع التعدادات واستقصاءات الأسر بيانات مفصّلة حول الخصائص الديموغرافية والإجتماعية وحول الخصائص الوظيفية وظروف العمل والظروف المعيشية للمهاجرين المقيمين في مساكن مشتركة، سيّما وأنّ المعلومات المستقاة من السجلات الإدارية حول أولئك المهاجرين تبقى محدودة.

- يجب على المكاتب الإحصائية الوطنية قيادة الوكالات المعنية لتحسين آليات وأدوات جمع البيانات، ودمج البيانات الصادرة عن الإستقصاءات والمصادر الإدارية من أجل تحديد الفجوات المحتملة وتحسين دقّة الإحصاءات المنشورة ومصداقيتها.

نشر البيانات واستخدامها

- يجب على الدول معالجة ونشر البيانات حول الهجرة والعمل (بشكل ربعي أو سنوي) والتي يتمّ جمعها روتينياً من قبل إدارات متعددة (تراخيص الإقامة وتراخيص العمل ومعاملات اجتياز الحدود)، من أجل مراقبة هجرة اليد العاملة فعلياً.

- يجب أن توفّر البيانات المنشورة حول البلد الذي ولد الفرد فيه وبلد المواطنة المزيد من التفاصيل عوضاً عن الإكتفاء باعتماد منهجية التصنيف للتمييز ما بين فئة السكان الأصليين وفئة المولودين في الخارج، أو بين فئة المواطنين وفئة الرعايا الأجانب. كما ويجب توزيع دول المنشأ التي تسجّل أرقام هجرة ملحوظة من حيث المهاجرين أو الرعايا الأجانب. كذلك يجب وضع لائحة بدول المنشأ كافة.

- يجب جدولة الإحصاءات المتعلّقة بالسكان البالغين سن العمل، والموزّعين بحسب الوضع القوى العاملة وسائر المتغيرات المتعلقة بالعمل (كالتوظيف مثلاً وفرع النشاط الإقتصادي والمهنة)، وفقاً للبلد الذي وُلِدَ فيه الفرد أو بلد المواطنة سيما وأنّ المواطنين المولودين في الخارج أو الأجانب يمثلون نسبة معينة من إجمالي السكان.

- يجب على المكاتب الإحصائية الوطنية نشر بيانات الهجرة بحسب مدة الإقامة.

- يتوجّب على المكاتب الإحصائية الوطنية أو سائر المؤسسات المعنية نشر البيانات حول الإفراد غير المقيمين، أو المهاجرين لفترة قصيرة (حركة العمال عبر الحدود والعمال المستخدمون لمشروع محدد أو العمال المستخدمون لفترة زمنية قصيرة) لقياس حجم هذه الظاهرة وتقييم خصائصها.

- يجب أن تقوم المكاتب الإحصائية الوطنية والإدارات العامة بفصل الإحصاءات المنشورة بحسب نوع الأسرة (خاصة أو جماعية) وإدراج مخيمات العمل وسائر الأحياء المخصصة للسكن من قبل مجموعات كثيرة.

- يجب على الدول ضمان الولوج إلى البيانات من قبل عامّة الشعب. كما ويجب ضمان الولوج إلى البيانات المؤرشفة لأغراض المقارنة التاريخية ولتحليل السلاسل الزمنية وغيرها...

توصيات خاصة بدول اللجوء

- يجب على المكاتب الإحصائية الوطنية إدراج اللاجئين في الإستقصاءات المناسبة (لا سيما استقصاءات الأسر التي في بعض الحالات لا تتضمن الأسر الجماعية ومخيمات اللاجئين عند تحديد قاعدة أخذ العينات)، أو إجراء استقصاءات مخصصة للاجئين لتقدير حجم هذه الفئة وتوزعها الجغرافي ومستويات العلم والمهارات والمهن لديها، بهدف مساعدة الأفراد على تأمين الإكتفاء الذاتي سيما وأنّ العودة إلى وطنهم أو الإنتقال إلى بلد ثالث لا يشكّلان خيارات واقعية على المدى القصير.

- سوف تسمح عملية إدراج اللاجئين في الأنظمة الإحصائية للدول المستضيفة، لا سيما ضمن استقصاءات الأسر المحلية، للمقارنة (من حيث الولوج إلى سوق العمل وظروف العمل والسكن) ما بينهم وبين سائر السكان المقيمين (أي أنواع أخرى من المهاجرين والمحليين).